

Distr.: General
11 November 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البند 44 من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهة إليكم من محمد دانا،
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند 44 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، أكتب إليكم رداً على الرسالة المؤرخة 6 آب/أغسطس 2021، الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك والمعممة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/75/985-S/2021/718)، التي تشوّه مجدداً الوقائع على الأرض. ولوضع الأمور في نصابها، أود توجيه عنايتكم الكريمة إلى ما يلي.

فيما يتعلق بالمزاعم المتصلة بما سُمي "خروقات أنظمة الحركة الجوية الدولية" و "انتهاكات المجال الجوي الوطني لقبرص"، أود التأكيد على أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تتم بكامل علم وإذن هيئتها للطيران المدني، باعتبارها الهيئة الوحيدة المختصة التي تقدم خدمات الحركة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها، وأن الإعلانات تصدر للطيارين وفقاً للمادة 3 من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو). وغني عن القول إن الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص ليست لها أي ولاية أو سلطة من أي نوع على الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص.

ومطار إركان الحكومي في الجمهورية التركية لشمال قبرص يمثل امتثالاً تاماً لجميع المعايير التي أوصت بها منظمة الطيران المدني الدولي، وقد أجريت فيه التحسينات اللازمة ليواكب تطور التكنولوجيا. وزيد أيضاً عدد مراقبي الحركة الجوية تبعاً لازدياد عدد الرحلات الجوية على مَرِّ السنين، ويتعاون مركز مراقبة المنطقة في إركان بشكل منتظم ووثيق مع مركز مراقبة المنطقة في أنقرة من أجل ضمان سلامة سير جميع الرحلات الجوية في المنطقة. وفي عام 2019 وحده، بلغ عدد الركاب الذين استخدموا مطار إركان 4 035 276 مسافراً. وعلاوة على ذلك، في العام نفسه، استخدمت 27 760 طائرة مطار إركان للوصول والمغادرة، واستخدمت 224 898 طائرة مجال إركان للإرشاد الجوي. وفي هذا الصدد، لا بد أيضاً من التشديد على أنّ الجانب القبرصي التركي ملتزم بالتمسك بأعلى المعايير في مجال سلامة الملاحة الجوية وبالامتثال التام لأحكام اتفاقية شيكاغو لعام 1944.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتذكير الجانب القبرصي اليوناني بأن نظيره كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا. وإن ادعاءات الجانب القبرصي اليوناني التي لا أساس لها والتي جاءت في الرسالة المذكورة تذهب إلى حد إنكار وجود الشعب القبرصي التركي وتجاهل حقيقة أن هناك اليوم دولتان مستقلتان تتمتعان بالحكم الذاتي في جزيرة قبرص، تمارس كل منهما سيادتها وسلطتها داخل إقليمها.

وما ترتكبه الإدارة القبرصية اليونانية حالياً من خروقات لأنظمة حركة الطيران الدولي في مجال إركان للإرشاد الجوي لا تشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة الجمهورية التركية لشمال قبرص فحسب، بل إنها تعرض أيضاً سلامة الطيران المدني الدولي للخطر وتخالف القواعد والأنظمة الدولية ذات الصلة. وقد وجهت الجمهورية التركية لشمال قبرص العديد من النداءات إلى الإدارة القبرصية اليونانية للتعاون في هذا الشأن تقادياً لوقوع أي حادث غير مرغوب فيه وضماناً لسلامة الحركة الجوية فوق الجزيرة.

وبالمثل، فيما يخص تعليقات الممثل القبرصي اليوناني المتصلة ببعض الجوانب المحددة من العلاقة بين جمهورية تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص، تجدر الإشارة إلى أن الجمهورية التركية لشمال قبرص، بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة، لها الحق والقدرة على إقامة علاقات دبلوماسية، وعلى تعزيز تلك

العلاقات مع أي دولة أخرى بالتراضي بهدف النهوض بمصالح شعبها، وأن تلك العلاقات لا تخص سوى الدول المعنية دون أي طرف آخر، بما في ذلك الإدارة القبرصية اليونانية.

وعلاوةً على ذلك، تُشكل العزلة الظالمة المفروضة على القبارصة الأتراك، التي يحاول الجانب القبرصي اليوناني تكريسها بالادعاء من جانب واحد بأن المطارات والخدمات الاستشارية ووحدات المراقبة في الجمهورية التركية لشمال قبرص "غير قانونية"، تُشكل مخالفةً صريحةً للقانون الدولي وللدعوة التي وجهها الأمين العام آنذاك، كوفي أنان، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ 28 أيار/مايو 2004 (S/2004/437)، الذي يذكر فيه صراحةً ما يلي: "أمل أن يكون بوسع [أعضاء مجلس الأمن] أن يضربوا مثلاً قوياً لجميع الدول على التعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عليها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقدمهم...". أما استمرار فرض العزلة على القبارصة الأتراك بناءً على طلب الإدارة القبرصية اليونانية، فهو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان ينسب ممثلو القبارصة اليونانيين على نحو يناسبهم أن يذكروه، ويختارون اختلاق ادعاءات بارتكاب تركيا ما يسمى انتهاكات لحقوق الإنسان.

وخلافاً لادعاءات الممثل القبرصي اليوناني، ينبغي أن نؤكد أن أيًا من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقبرص لا يصف التدخل التركي المشروع والمبرر في عام 1974، الذي جرى وفقاً للمادة 4 من معاهدة الضمان لعام 1960، باعتباره "غزواً" كما لا يصف الوجود اللاحق للقوات التركية في الجزيرة باعتباره "احتلالاً". فتلك الادعاءات ليست سوى محض تزوير من جانب القبارصة اليونانيين يهدف إلى تشويه الحقائق والوقائع التاريخية في الجزيرة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان التذكير بالبيان المثير الذي أدلى به أمام مجلس الأمن في 19 تموز/يوليه 1974 الأسقف مكاريوس، زعيم القبارصة اليونانيين في ذلك الوقت، والذي اتهم فيه اليونان صراحةً، لا تركيا، بغزو قبرص واحتلالها.

أما فيما يتعلق بما ورد في الرسالة المذكورة بشأن منطقة ماراش (فاروشا) المغلقة من اتهامات باطلة تستند إلى خطب رنانة لا أكثر، أود أن أذكر مرة أخرى بأن منطقة ماراش المغلقة هي جزء من أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص، حيث تمارس حكومتنا وحدها ولايتها وسلطتها. وفي هذا الصدد، فإن القرارات المتخذة تتماشى مع القانون الدولي، كما أن انفتاحنا على منطقة ماراش المغلقة، التي أصبحت رمزاً للوضع الراهن في الجزيرة، هو تطور إيجابي ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيده. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص، وهي تتخذ خطوات تدريجية لفتح المنطقة، قد صرحت في كل مناسبة بأنها ستحترم حقوق الملكية وتحميها احتراماً وحمايةً كامليين. وكخطوة أولى، أنشأت حكومتنا لجنة جرد مكلفة بتقييم حالة الممتلكات الثابتة والبنى التحتية والمخاطر البيئية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أصدرت حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص قراراً آخر بفتح بعض المناطق العامة، أي فتح شارعين رئيسيين والشاطئ لزيارات عامة الناس، بغض النظر عن جنسية الزوار. وفي تموز/يوليه 2021، نزع مجلس وزراء الجمهورية التركية لشمال قبرص صفة المنطقة العسكرية عن منطقة تجريبية تعادل مساحتها 3,4 في المائة من مساحة منطقة ماراش المغلقة، وذلك بغية تمكين لجنة الممتلكات الثابتة من معالجة الطلبات. ومن المهم أن نتذكر أن تلك اللجنة كانت قد أنشئت في عام 2005 وفقاً لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأنها معترف بها باعتبارها سبيلاً فعالاً من سبل الانتصاف المحلية لتسوية المطالبات المتعلقة بالملكية، رداً للممتلكات و/أو تعويضاً عنها و/أو مبادلة لها.

وعلاوة على ذلك، فإن الانفتاح البناء من قبل الجمهورية التركية لشمال قبرص، الذي يروم الاحترام الكامل لحقوق الملكية الخاصة وحمايتها بما يتمشى والقانون الدولي، انفتاح لا يتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه عندما اتخذت قرارات المجلس ذات الصلة في ذلك الوقت، لم تكن توجد في الجمهورية التركية لشمال قبرص آلية محلية فعالة معنية بالمطالبات المتعلقة بالملكية ومعتمدة من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ونعتقد اعتقادا قويا بأن فتح منطقة ماراش المغلقة لن يكون أداة فعالة للاستجابة للمطالبات المتعلقة بالملكية فحسب، بل سيكون أيضا مفيدا من الناحية الاقتصادية للشعبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية يتم التفاوض بشأنها بحرية وتحظى بقبول متبادل في قبرص، فإن الممثل القبرصي اليوناني يحاول مرة أخرى تضليل المجتمع الدولي وإخفاء حقيقة أن أكثر من 50 عاما من المفاوضات التي أجريت لإيجاد إطار للتسوية على الصعيد الاتحادي قد فشلت فشلا ذريعا بسبب رفض الجانب القبرصي اليوناني رفضا قاطعا تقاسم السلطة والاشتراك في الازدهار مع الشعب القبرصي التركي. فإصرار جانب القبارصة اليونانيين على التشديق بهذه التسوية إنما يرمي فقط إلى إبقاء الجانب القبرصي التركي محصوراً في عملية تفاوض لا نهاية لها، بينما يواصل جني ثمار الوضع الراهن "غير المقبول" و "غير القابل للاستمرار". وينبغي ألا يُسمح للجانب القبرصي اليوناني بعد الآن باستهلاك موارد المجتمع الدولي ووقته في الترويج لبرنامج سياسي الذي عفا عنه الزمن. وبالنظر إلى ما تقدم، من المؤسف أنه بدلا من التصرف وفقا لدعوتكم بأن "هذه المرة يجب أن تكون مختلفة"، تصر القيادة القبرصية اليونانية على الإطار المذكور "الفاشل المجرب سابقاً"، مما يحول دون إجراء مناقشات مجدية على أساس جديد وواقعي يمكن أن يسفر في نهاية المطاف عن نتيجة إيجابية. وعلى نحو ما أكدته صراحة وزارة الخارجية في الجمهورية التركية لشمال قبرص، في بيانها المؤرخ 23 تموز/يوليه 2021، يرغب الشعب القبرصي التركي في التوصل إلى اتفاق دائم ومستدام مع الجانب القبرصي اليوناني يقوم على التعاون. ولا يمكن التوصل إلى اتفاق دائم ومستدام إلا بالاعتراف بحقوقنا المتأصلة في المساواة في السيادة وتساوي المركز الدولي. وبدلا من محاولة فرض نموذج تسوية مستنفذ على الطرفين، سيكون من المناسب لمجلس الأمن أن يعتمد نهجا يأخذ في الحسبان الحقائق السائدة في الجزيرة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 44 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص